

اسم المصدر :

الجزيرة

التاريخ: 2011-05-20

رقم العدد: 14113

رقم الصفحة: 17

مسلسل: 120

رقم القصة: 1



مطالبات لنيل حقوقهم على أرض الواقع

ذوو الاحتياجات الخاصة.. حقوق على ورق!

معاقون يطالبون بحقوقهم لوزارت الإسكان والبلديات والخدمة المدنية والتعليم

تحقيق - عزيزة القعيب

وتضعها على طاولة المسؤول الذي يدرك يقيناً لأهمية تقديم كافة التسهيلات لذوي الاحتياجات الخاصة طبقاً لتوجه الدولة في هذا الصدد الذي يحفظ حق المواطن السعودي لنيل حياة كريمة في مملكة الانسانية التي قدمت ومازالت تقدم لأبنائها كل رعاية واهتمام.

لازال ذوو الاحتياجات الخاصة يعانون من تهميش حقوقهم وعدم نيلهم لمطالباتهم الضرورية رغم أن حكومة خادم الحرمين الشريفين توليهم اهتماماً خاصاً وتقدم لهم العديد من التسهيلات ولكن تظل المشكلة الأبرز هو غياب التطبيق الفعلي لما يصدر لهم من حقوق. الجزيرة تفتح هذا الملف لتساهم نقل أصوات هذه الفئة الغالية

مطالبات كثيرة

بشيء من الأسي تحدث المواطن سالم بن سعود العتيبي عن معاناته بصفحه من ذوي الاحتياجات الخاصة فقال: مطالبنا كثيرة جداً منها على سبيل المثال لا الحصر سيارة للمعاق حسب توجيهات الملك- حفظه الله- وأولويتنا في التقديم على الصندوق العقاري حسب توجيهات سمو ولي العهد- حفظه الله- ومع أن هذه حقوقنا إلا أننا نضمني مضاعفة إمانة المعاقين.

وتشاركه الرأي فوزية المالكي فتقول: لا تريد في أن تعيش عيش الأغنياء ولكننا نطالب بالعيش الكريم فنحن نريد تغيير قيمة الإعاقة الشهرية وتقييمها على 1500 ريال لكل معاق من جميع الفئات لغير التزويج ويعطى المزوج ما مقداره 3000 ريال فنحن نحتاج إليها ثمناً إما علاج، وإما لشراء مستلزمات إعاقة من كراسي متحركة جديدة أو تجديد لأعضاء صناعية انتهت صلاحيتها أو سماعات وغيرها من المستلزمات الخاصة وإما لدفع إيجار بيت، وإما لإعالة عائلة وغيرها من مصاريف الحياة الجافة، مع عدم اسقاطها في حال توظف المعاق فهي تعثر إعاقة له وليست صدقة أو مساعدة مقطوعة وتضيف للعلم فأكثر المعاقين أشخاص وصلوا بجهدهم الكبير وطموحهم الأكبر لشهادات عليا والازالوا بياضون مسيرة البناء مهمة عالية فهم يتفقون أكثر من هذه الإعانات، وتضيف بالقول، كذلك نحتاج لإنشاء قسم خاص في مكتب العمل والعمال لتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة مع تقديمهم للحالة وتوجيهها

الوجهة الصحيحة للوظيفة المناسبة للحالة، وبطاقة شاملة (تخفيضات) خاصة بكل معاق تشمل 3 بنود أساسية وهي تخفيض أجور الإركاب للمعاق ومرافقه بنسبة 50% وتخفيض الاتصالات والكهرباء بنسبة 50% وتخفيضات شرائية أيضاً بنسبة 50% تقدم للمراكز التومينية الكبرى.

تأسيس الهيئة العليا للمعاقين
يقول المواطن عبد الله الشلافي من حائل لازلنا نحن المعاقين نطمح في نيل حقوقنا والرفع باحتياجاتنا للمعام السامي الذي لن يمانح مطلقاً في تقديم كل ما سيحقق لنا حياة كريمة في ظل ما نشهده بلادنا من تطور في مختلف المجالات، ولعل أبرز ما نتمناه ذوي الإعاقة تتضمن تفعيل مصادقة الملكة على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي وقعها الملكة المتحددة لتكون سارية التنفيذ محلياً الأمر الذي لم تر له بوادر في ظل اختلاق ممرات طويلة يصر بها المعاق عنوة لأجل أن يتحصل على شيء من حقوقه المكفولة من العلاج اللازم الذي وجهت الدولة بتقييمه والسكن ووسيلة النقل والعمل الكريم بكافة أشكاله وتوفر البنية التحتية المتوافقة مع إعاقة.

ويعزز المواطن عبد العزيز المحرم من بريدة الرأي نفسه مشيداً بدور الإعلام في إيصال أصوات ذوي الاحتياجات الخاصة فيقول: كما كان للإعلام دور في نشر أخبار التوقيع على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتي وقعت عليها المملكة العربية

السعودية وعلى البروتوكول الاختياري لها في 13 ديسمبر 2006م وصادقت عليها وعلى البروتوكول الاختياري لها في 24 يونيو 2008م فليس يستغرب عليكم أن تكونوا شركاً ومساهماً مؤثراً في متاعها ما تم الحث على التطبيق والتبني لإشكاليات القصور فنسود الإعاقة يتطلعون أن يتم الدفع بها لترى النور وتصبح نافذة وسارية المفعول على المستوى المحلي بأسرع وقت ممكن لأنها شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوقنا وحفظ كرامتنا واحترامنا لذواتنا ولا ننسى أن مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية قد شاركت في تفعيل الاتفاقية وكانت ثمارها توصيات سمو ولي العهد الأمين 29- لمن تجاوزت أعمارهم 15 عاماً ولكن للأسف توقفت جهودها حيال تطبيقها دون معرفة الأسباب التي أدت إلى ذلك كما أننا بحاجة ماسة إلى (لجان حقوق ذوي الإعاقة) بحيث يكون لها تواجد في كل مدينة رئيسية لتقدم الاستشارات لنا مجاناً كما تستقبل الأشخاص بناءً على تنفيذ القانون الخاص بنا سواء كنا نعانى من تمييز في الوظيفة أم الخدمة الاجتماعية فنقوم بالترافع عنها أمام القضاء لرفع المخالفة أو لرد الاعتبار إليها.

حقوقهم في الحصول على الوظيفة

وعن حقوق المعاقين في الحصول على الوظائف يقول عبد العزيز محمد أفسح إجراء دراسة مسحية تقييم استراتيجيات الانتقال من العطالة أو المدرسة إلى مجال العمل وتجربة توظيف ذوي الإعاقة من الجنسين بين النجاح والفشل والانتفاخ إلى تسهيلات

الوصول بمقار العمل وهل تم تذليل العقبات التي تعترض هذه الفئة وفق رؤية معمارية هندسية شاملة، والتركيز على التفاصيل كمواقف السيارات ودورات المياه ويستطرد عبد العزيز: إن ذوي الإعاقة لا يستطيعون العمل في القطاعات العسكرية ولا الصحية الفنية ولا الرقابية الميدانية ولا سائقي سيارات الأجرة والعديد من المجالات الأخرى ومع هذا لا تقدم لهم تسهيلات بصفة استثنائية في حال الرغبة بتحويل وافتتاح المشروعات الصغيرة أو حتى الرغبة في الالتحاق في الدورات المؤهلة لها ففي مدينة بريدة مثلاً تقام بالودر الرابع في كلية التقنية حيث لا يوجد مصعد فلماذا لا يتم النظر لهذه الأمور الهامة لنا كمواطنين؟

من جهته يقول المواطن فالح بن عبد الله الهاجري: نحن ذوي احتياجات خاصة نعلم أن خادم الحرمين الشريفين لن يمانع مطلقاً تقديم التسهيلات التي نحتاجها ومن هذا المنطلق تقدمنا بعريضة لرئيس مجلس الشورى الدكتور عبد الله بن محمد آل الشيخ ضمنها مطالبنا الخمسة عشر الأساسية لرفعها للمقام السامي وتعميد تنفيذها حيث ذكرنا في العريضة أننا نحتاج لأمور هامة يأتي في مقدمتها المطالبة بإعفاء المعاقين من رسوم وزارة الداخلية ومنح السائقين من فئة الاحتياجات الخاصة تسهيلات مرورية تتواءم مع احتياجاتهم، والتوصية لوزارة الشؤون الاجتماعية برفع إعانات المعاقين الشهرية من جدولها وتقسيماتها الحالية إلى أخرى تظفر للمعاق بحالته الاجتماعية ومرحلته العمرية وأن يرفع معدل الإعانة تلقائياً بزيادة تصل إلى نسبة 100% في حال زواج المعاق وكذلك المعاقه وألا تقطع هذه الإعانة عنهم في أي حال من الأحوال بالإضافة إلى ضرورة زيادتها عن كل مولود ينجب ومطالب أخرى من الوزارة الأول المعنية بشؤونهم بالإضافة إلى وجوب تأدية حقوقهم الصحية من قبل وزارة الصحة ومتطلباتهم الوظيفية لدى وزارة العمل بالإضافة إلى متابعة وزارة البلدية والشؤون القروية سير العمل في البنى التحتية للمشاريع الحكومية والتجارية وملاءمتها للمعاق في النخول والخروج.

ولفت الهاجري إلى أهمية منح المعاقين وحدات سكنية ملائمة وقريبة من مسقط رأس المعاق مجاناً ودون الحاجة للانتظار.

كما طالبوا بحسب الهاجري وزارة الخدمة المدنية بإيجاد خانة مفاضلة خاصة بالمتقدمين لها من المعاقين أو أن يقوم مبدأ المفاضلة مع الأسوياء على أسس علمية وطبقاً للمؤهلات. كما طالبوا وزارة التربية أن تؤسس فعلياً لدمج المعاقين حركياً بشكل رئيسي مع بقية الطلاب الأسوياء في مراحل التعليم العام من خلال إيجاد أرضية علمية مبروسة لكون المعاقين حركياً من أكثر المعاقين سهولة في الاندماج، وأن تخصص الرئاسة العامة لرعاية الشباب منشآت مناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة.

مساندهم في التعليم

ويشارك المعاق هاني محمد حريصي الطالب في جامعة جازان كلية الحاسب ونظم المعلومات بالقول: تعرضت لساعات مروري أدى لإصابتي بشلل نصفي نسبته 75% يمنعي من الوقوف الطويل ويصيبيني بقصدان التوازن مما يصعب علي التنقل داخل الجامعة لبعدها مرفقتها عن بعض في ظل عدم توافر مصاعد أو كرسي متحركة أو أي وسيلة

لصعود الدور الثاني مع العلم أنه لا يوجد في الجامعة إلا أربعة منزقات ثلاثة منها عند مداخل القاعات الدراسية وواحد عند مدخل المعامل في مقر كلية الحاسب بمبنى الإدارة العليا فهي جامعة ويفترض أنها تكون أول من يطبق المرات والمساعد الخاصة بالمعوقين خاصة مع الميزانية التي ترصدها حكومة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله للنهوض بالتعليم.

محرمون من الخدمات الطبية

ولأن الرعاية الصحية تأتي على هرم احتياجاتهم تقول نوال التويجري في اقتراحها عبر الجزيرة: لدينا الكثير من الاحتياجات ونتمنى أن تتوافر لنا خصوصاً وحكومة خادم الحرمين الشريفين تقدم العديد من التسهيلات لأبناء المملكة فلماذا لا يصدر بطاقة تخفيض أو على حساب الدولة للعلاج في المستشفيات الأهلية لما يحتاجه المعاق من رعاية صحية مكلفة ولما يتعرض له من صعوبة الحصول على الرعاية المطلوبة في المستشفيات الحكومية؟! وتقول أم نواف لسي ثلاثة أبناء مصابين بمرض وراثي

نادر وهو مرض استقلابي يسمى الفينيل كيتوريا وهذا المرض تسبب في اعاقه اثنين من ابناي احدهم اعاقته شديدة والأخرى متوسطة وهذا المرض يتطلب حمية غذائية مدى الحياة فهم ممنوعون من تناول أي من منتجات البروتينات أو البقوليات أو مشتقات الألبان وغذاؤهم محدود جداً فهم يعيشون على القليل من النشويات والخضار والفاكهة فقط وهناك أغذية خاصة بهم ولكن لا توجد في المملكة وأسعارها باهظة جداً فأتمنى زيادة الإعانة للأمراض الاستقلابية النادرة، وكذلك توفير الأغذية الخاصة بهم لأننا لا نستطيع توفيرها دائماً فإعانتهم قليلة جداً ولا تكفي لتوفير أغذيتهم.

وذكر فالح الهاجري أن متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة كثيرة ومن ضمنها أن يكون له نصيب من العلاج للتشافي خارج المملكة بأمر طبي يؤكد عدم استجابته للعلاج أو لا يرجى برؤه.

مواملون من الدرجة الثانية

يقول صاحب الدكتوراه

الوحيد عربياً في قوانين الإعاقة عن أطروحاته حقوق المعوقين والتمييز التي تم التوصية بنشرها وتداولها على المستوى الإقليمي والدولي الدكتور أحمد السيف: في الخارج رأيت كيف يعيش المعاقون وهم في حال أفضل من الشخص السليم المعافي حيث يجدون احتراماً لذواتهم وإنسانيتهم ويحصلون على حقوقهم بكل سهولة وهذا ما دفعه لعمل مقارنة بحثية منهجية بين أوضاع المعاقين في العالمين الغربي والعربي.

ولاحظ السيف في بحثه أن المعاقين لا حقوق لهم ويعاملون كمواطني درجة ثانية وأشار إلى أن الإشكالية الأساسية التي تواجه المعاقين تكمن في نظرة الشفقة إليهم ومعاملتهم التي تبني على أساس أن منح اجتماعية وليست حقوقاً أساسية، ونوه السيف بتجربة بريطانيا في مجال الإعاقة موضحاً أن في بريطانيا آلية تنفيذية لحماية حقوق المعاقين وهو ما يسعى إلى نقله هنا وهي ما تسمى لجان لحقوق المعاقين موجودة في كل مدينة وتقدم الاستشارات للمعاقين مجاناً، كما تستقبل شكاوهم

لتنفيذ القانون الخاص بهم سواء كانوا يعانون من تمييز في الوظيفة أو الخدمة الاجتماعية فتقوم بالترافع عنهم أمام القضاء لرفع المخالفة أو لرد الاعتبار إليهم. وفي نهاية تحقيق الجزيرة مع هذه الفئة الغالية على الجميع طالبوا بعدد من الحقوق والأمنيات التي أملوا عبر الجزيرة تحقيقها على أرض الواقع ومنها مقابلة خادم الحرمين الشريفين، وزيادة إعانة المعاقين، تقديم منحة لرغبي الزواج دون المطالبة بتسديدها لاحقاً وتشكيل لجنة لزيارة المعاقين في المنزل لأخذ شكاويهم ومعلني في أقرب وقت خصوصاً ما يتعلق بوضع النساء اللاتي يصعب عليهن الذهاب للبحث عما يواجههن من صعوبات، بالإضافة إلى النظر الجاد في وضع أطفال متلازمة داون ووضع حلول سريعة للمساهمة في حل ما يواجه أولياء أمورهم من تقديم الرعاية لهم وفي مقدمتها الجانب المادي المرهق الذي يكلف الأسر سنوياً أكثر من ثلاثين ألف ريال، وأخيراً ارتقاء نظرة المجتمع لهم وينالون حقوقهم المادية والمعنوية في مملكة الإنسانية.